وزير الزراعة: كلنا خاسرون إن لم تنجح الزراعة هذا العام

احتياج سورية من القمح مليونا طن سنوياً لتأمين الخبز و٣٦٠ ألف طن بذار ونحو ٨٠٠ ألف طن معكرونا وبرغل

«خلينا نرجع نخبز في بيوتنا ولا ننتظر الدولة بل نساعدها»

هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن الاقتصاد اليوم أمام تحد كبير وبحاجة إلى دعم وأنه يعول على الزراعة لتكون الرافعة للاقتصاد الوطني.

قطنا قال خلال اجتماع خصصته الوزارة للوقوف على واقع القطاع الزراعي للنهوض من جديد: إذا لم تنجح الزراعة هذا العام كلنا خاسرون كوزارة وشعب.

واعتبر قطنا أن النهوض بالزراعة مرهون بالجميع ويجب أن يتم العمل يداً بيد لإعادة الألق للقطاع الزراعي، موضحاً أن اقتصادنا يحتاج إلى دعم ونحن أمام فرصة مرهونة بخطوة إلى الأمام نستطيع من خلالها النهوض من جديد، مضيفاً: إذا أخفقنا نحتاج إلى جهد أكبر للنهوض بالاقتصاد.

وأوضح قطنا أنه عندما نقول «عام القمح» يعني الكثير لتكون حبة القمح هي الحد الفاصل لنرجع دولة قوية تستطيع النهوض بمقدراتها وأموالها لتأمين أكبر كمية من القمح كمحصول استراتيجي.

وأضاف الوزير: إن احتياج سورية من القمح اليوم مليونا طن سنوياً لتأمين حاجتنا من الخبز حسب عدد السكان الحالي المقيم في سورية، ونحتاج سنوياً إلى ٣٦٠ ألف طن بذار، ونحو ٨٠٠ ألف طن للاستخدامات الأخرى «البرغل– المعكرونا– السميد– الفريكة وغيرها..

وأضاف قطنا: صحيح لم نصل إلى المستوى العالمي في إنتاجية القمح من ناحية المردود وعلينا ألا ننسى أن ٤٥ بالمئة من أراضينا هي بادية وعملياً كانت ٥٥ بالمئة، لكن نتيجة استصلاح الأراضي وصلنا إلى هذه النسب، مشيراً إلى أنه عملياً ما كنا نستطيع زراعته سنوياً على مساحة ٤,٧ ملايين هكتار حالياً انخفض إلى مساحة ٤,٣ ملايين هكتار بسبب عمليات التخريب، أما المساحة المروية المعتمد عليها لزراعة القمح فهي ١,٥ مليون هكتار يزرع منها حالياً فقط مليون هكتار مروي منها ٧٤١ ألف هكتار والمخصص زراعته بعلاً ٨٠٨ آلاف هكتار. مزروع منها حالياً بحدود ٥٢ بالمئة وتعتبر نسبة مقبولة.

وأشار إلى أن تراجع المساحة المروية له أهمية كبيرة وخاصة أن زراعة كل هكتار مروي مردوده من القمح ما لا يقل عن ٤ أطنان في حين زراعة هكتار من القمح بعلاً مردوده لا يزيد على طن «هذا عن متوسط خمس سنوات» والتالي فإن تراجع نصف مليون هكتار من المساحات المروية له انعكاس خطير على كميات الإنتاج المحققة سنوياً.

ولفت قطنا إلى أنه كان يوجد مخزون استراتيجي كبير جداً لكن خلال فترة الحرب بدأ التراجع حتى وصلنا إلى مرحلة اضطررنا فيها للجوء إلى استيراد القمح الذي يعتبر أمراً مرهقاً مادياً للاقتصاد السوري، لاستهلاكه كميات كبيرة من القطع الأجنبي خاصة أمام العقوبات الدولية. والاعتماد على إنتاج هذا المحصول محلياً يعتبر سلاحاً وطنياً وخاصة أن الاقتصاد السوري يعاني من صعوبات كبيرة ويجب إنقاذ هذا الاقتصاد والعمل جميعا لتطوير الزراعة والعودة إلى الاستثمار الزراعي والتعاون لتأمين كافة مستلزمات الإنتاج.

وبيّن الوزير أن عام القمح يعني زراعة كل شبر في سورية وبديلاً من تأمين الأمن الغذائي الوطني يجب تأمين الأمن الغذائي الأسري وهو أمر هام وضروري لتأمين الاكتفاء الذاتي من المنتج. وأضاف قائلاً: «خلينا نرجع نخبز في بيوتنا ولا ننتظر الدولة بل نساعدها..»!

وتابع قائلاً: نحن أمام خيارين إما ألا نزرع ونخسر كل شيء أو نزرع ونأخذ جزءاً من الإنتاج حتى نستطيع أن نؤمن السماد الفوسفاتي.

وأكد الوزير على ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج من البذار، مضيفاً: لدنيا من البذار المتاح بحدود ٨٠ ألف طن تم توزيع ٥٠ ألف طن منها للفلاحين، كما تم تأمين كل متطلبات القطاع الزراعي من المازوت بالتعاون مع الجهات المعنية، ولفت إلى وضع برنامج زمني لتوزيع الكميات بشكل يعطي الأولوية على حساب كل الاستخدامات الأخرى سواء الصناعية أو المنزلية أو غيرها من القطاعات وتم الاتفاق على تأمين الآلات الزراعية من جرارات وغيرها بعد أن لوحظ وجود عجز في هذه الآلات بحدود ٣٧ ألف جرار.

وبخصوص سعر القمح قال: أعلنا سعر القمح بـ٤٥٠ ليرة إضافة إلى ١٠٠ ليرة على الأقل لأن تسعيرة القمح ستتوافق مع تكاليف الإنتاج الفعلية لأسعار السوق وليس للأسعار المدعومة.

بدوره رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم قال: إننا كاتحاد للفلاحين لطالما حذرنا ووجهنا بأن السياسات الزراعية السابقة خاطئة وأن لها انعكاسات سلبية، وأكدنا على ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج.

وفي سياق متصل أشار مدير المصرف الزراعي إبراهيم زيدان إلى أن الحكومة أكدت أن الدعم مستمر لنهاية الموسم السنوي ولا يوجد ارتفاع للأسعار لكامل العام مؤكداً أن المصرف مستعد لتقديم كل القروض والخدمات المتعلقة بالقطاع الزراعي.

فضيحة الشاي... سجلت ضد مجهول

نجم لـ«الوطن»: الحل إما إتلاف الكمية وخسارة خزينة الدولة نحو ٥ مليارات ليرة وإما بيعها لأغراض غير بشرية!

رامز محفوظ

بيّن مدير عام السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» أنه لم تتم بعد معرفة من يتحمل مسؤولية استيراد صفقة الـ٢٠٠٠ طن من الشاي الفاسد الذي تم استيراده منذ نحو ١٠ سنوات، مؤكداً أنه تم التحقيق في الموضوع عشرات المرات من قبل الجهات الرسمية ولا معلومات لديه أنه تمت محاسبة أحد عن استيراد هذه الكمية الفاسدة.

وبيّن أن كلًا من وزارتي الزراعة والصناعة، إضافة لجهات عامة أخرى رفضت أخذ هذه لكمية من الشاي الفاسد.

نجم أوضح أن توجه وزارة التجارة وحماية المستهلك حالياً إما بيع هذه الكمية بما يحقق عائداً للدولة أو إتلافها، لافتاً إلى أنه سيتم بيعها لأغراض زراعية وصناعية وليس للاستهلاك البشري وأحد احتمالات البيع كتورب للزراعة وهناك عدة استعمالات لهذه الكمية.

وأكد نجم أن هذه الكمية مازالت على وضعها الراهن وموجودة في المستودعات، رغم حجزها مساحة كبيرة، ما يستوجب ضرورة التصرف بها كي لا تصبح مثل التراب.

نجم أشار إلى أنه تم الإعلان حالياً عن بيع الكمية بالمزاد العلني قريباً، ولفت إلى أن الحل إما إتلاف هذه الكمية والإتلاف سيخسر خزينة الدولة ما لا يقل عن ٤ أو ٥ مليارات ليرة سورية وإما أن يتم بيعها لغير الأغراض البشرية.

نجم ختم قائلاً: هذه الكمية تم استيرادها عن طريق الخط الائتماني ولا نعرف إن تم دفع ثمنها أم لا. ولفت إلى أن هذه الصفقة قديمة منذ عام ٢٠١٣ ونحن نسعى بكل جهدنا لبيعها بسعر يحقق عائداً للدولة بدلاً من تحمل الخسائر عند إتلافها.